

ورقة عمل مقدمة من: النائب د. عبد الباري دغيش رئيس لجنة الصحة العامة والسكان بمجلس النواب

اليوم العالمي لمكافحة الفساد 9 ديسمبر 2019م

"معاً نحو شراكة فاعلة لإذكاء وعي المجتمع بمخاطر الفساد وسبل الوقاية منه"

تعزيز الدور الرقابي لمجلس النواب اليمني في مكافحة الفساد والوقاية منه

ورقة عمل مقدمة من: النائب د. عبد الباري دغيش / عضو مجلس النواب /

رئيس لجنة الصحة العامة والسكان

مقدمة:



السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين القائل -جل شأنه- في كتابه الكريم: "تَلْكَ الدَّارُ الْأَخْرَى نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ". والصلاة والسلام على المصطفى المختار سيدنا وقائدنا ومعلمنا محمد، رسولنا ونبينا .. الرحمة المهداة للعالمين، والمتمم لمكارم الأخلاق، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه الأبرار المنتجبين، ومن سلك طريقهم وسار على نهجهم إلى يوم الدين.

في البدء اسمحوا لي في هذا الصباح الصنعاني الجميل أن أنقل اليكم جميعاً كلاً باسمه وصفته تحيات الأخ رئيس مجلس النواب الشيخ يحيى الراعي ونائبه الأفاضل الشيخ عبد السلام هشول والأستاذ أكرم عطية، وكذا تحياتي وتحيات زملائي المحترمين أعضاء مجلس النواب، وتمنيات الجميع لكم أيها الأخوة الأعزاء

الكرام، ولهذه الفعالية المهمة ولكل الحاضرين بالنجاح والتوفيق والخروج بنتائج وتوصيات من شأنها تفعيل مكافحة الفساد والحد من مظاهره والوقاية منه، كما اسمحوا لي أن أعرب عن عظيم شكري وتقديري واحترامي للأخ العزيز الدكتور محمد بن محمد الغشم رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، وكل زملائه الأفاضل الكرام مسنولي كل القطاعات، وكل فريق الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد للدعوة الكريمة، ولصبرهم الجميل وتواصلهم المتكرر معي وحثهم لي على إنجاز ورقة العمل هذه ومشاركتي اليوم بهذه الفعالية رغم ضيق الفترة الزمنية، حيث وصلني التكليف بتاريخ 26 نوفمبر 2019م لتمثيل لمجلس النواب وإعداد ورقة العمل للمساهمة في الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الفساد.

❖ مدخل الى الموضوع:

تحت شعار: " معاً نحو شراكة فاعلة لإذكاء وعي المجتمع بمخاطر الفساد والوقاية منه" تحتفل الجمهورية اليمنية مع كل دول العالم الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد باليوم العالمي لمكافحة الفساد، يجب علينا في ظل هذه المناسبة التذكير والتأكيد على أهمية تعزيز شراكة المجتمع وابداع آليات التشبيك بين الجهات الرقابية ذات العلاقة بمكافحة الفساد والارتقاء بالعلاقات على كافة المستويات لما من شأنه تحقيق النجاح المرجو في مكافحة الفساد والحد من مظاهره والوقاية منه باعتباره آفة عالمية خطيرة عابرة للحدود تصيب المجتمعات ومؤسسات الدول وسلطاتها بالإعاقة عن تنفيذ مهامها تجاه الوطن والمواطن وتحد من قدرات الانسان عامة عن أداء واجبه فضلاً عن الارتقاء والتطور، وتعرقل التنمية واستدامتها على مختلف الاصعدة إضافة الى تأثير آفة الفساد في تعاضم هدر وضياع الموارد المادية وثروات الأمم وإصابة الموارد البشرية بمتلازمة آفة الفساد والافساد، باعتبارهما متلازمة مرضية مزمنة تنتهك حقوق المجتمعات وتعد من أخطر الانتهاكات لحقوق الانسان، كما أنه من المهم لي التعبير عن الحديث

المتلازم الوارد في دعوة الهيئة الوطنية عن الوقاية من الفساد مقرونا بمكافحته بالاعتماد على التجارب والوسائل والاليات التي تراكمت لدى الهيئة منذ تأسيسها في 3 يوليو 2007م، كما أنه في معمعة الحديث عن آفة الفساد ومكافحته أجدني مشدوداً الى ماضي مشرقٍ للأمة وتراثنا العربي الإسلامي يستطيع المرء النهل من معينه الغزير بقيم الصدق والأمانة والفضيلة وغيرها من القيم الإنسانية النبيلة التي أثبتت نجاعتها وفعاليتها لدى اسلافنا وفي مختلف بلدان العالم في علاج متلازمة الفساد عبر قرونٍ عديدة، واليوم يحق لنا أن نستفيد من كل تجارب الدول الأقل فساداً في العالم، فكما روي عن سيد المرسلين صلى الله عليه وآله، أنه قال أو ما معناه: " أن الحكمة هي ضالة المؤمن، أينما وجدها فهو أحق بها"، ولا شك في أن قيم الدين الإسلامي النبيلة قد دعت للصدق والأمانة والحفاظ على الدين وحفظ النفس وحفظ لعقل وحفظ النسل وحفظ المال، وتجريم الحاق الضرر بهذه الكليات الأساسية في الحياة، حيث اعتمد أسلافنا في دعوتهم السلمية على أنهم جسدوا في حياتهم القدوة الحسنة في الأمانة والصدق والمعاملة الطيبة والإحسان، حيث تمكنوا وخلال عقود قليلة من الزمن نشر حضارة استفاد كل العالم من قيمها الايمانية، اقامت للعدل والعلم صرحاً عظيماً وأنارت للصدق والأمانة نبراساً منيراً وصلت أضواؤه الى أقاصي الأرض عند تخوم الصين شرقاً وجبال البرانس بجنوب فرنسا غرباً.

❖ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد "اتفاقية ميريدا":

جرى اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة بتاريخ 31 أكتوبر 2003م بموجب قرار 4/58، ثم فُتِح باب التوقيع خلال الفترة من تاريخ 9 حتى 11 ديسمبر 2003م بمدينة ميريدا، عاصمة ولاية يوكاتان المكسيكية والتي هي واحدة من ولايات المكسيك الواحد والثلاثين، وبعد ذلك استمر فتح باب التوقيع في مقر الأمم المتحدة بمدينة نيويورك عاصمة ولاية نيويورك الأمريكية. وقد أُعتبرت هذه الاتفاقية أول صك قانوني دولي ملزم لمكافحة

عليه تعليق [Y1]:

الفساد، وتضم الاتفاقية 71 مادة مقسمة إلى 8 فصول على أن تقوم الدول الأطراف بتنفيذ عدة تدابير واجراءات لمكافحة الفساد والتي قد تؤثر على القوانين والمؤسسات والممارسات، وتهدف هذه الإجراءات إلى منع الفساد وتجريم بعض التصرفات وتعزيز إنفاذ القانون والتعاون القضائي الدولي وتوفير آليات قانونية فعالة لاسترداد الموجودات والمساعدة التقنية وتبادل المعلومات وآليات لتنفيذ الاتفاقية بما في ذلك مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

❖ لمحة تاريخية لتوطين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في التشريعات الوطنية اليمنية:

ناقشت الحكومة اليمنية ممثلة بمجلس الوزراء آنذاك، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وورد مع موافقتها بتاريخ 7 سبتمبر 2004م وجرى التحديث حينها عن الاتفاقية الأممية كونها تهدف إلى دعم الإجراءات الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بمختلف أشكاله، وتعزيز جهود التعاون الدولي والمساعدة التقنية في منع الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية وتشديد عملية المساءلة والإدارة السليمة للممتلكات العامة ومكافحة الفساد وأشكال العلاقة مع مختلف الأطراف لتنفيذ الاتفاقية مع التأكيد على تأدية الدول الأطراف التزاماتها وفقاً لمبدأ تساوي الدول في السيادة وسلامة أراضيها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وأكد مجلس الوزراء على ضرورة الإعداد للتعديلات القانونية اللازمة في القوانين السارية، أو تطوير تشريعات جديدة وفقاً لما تنتج عنه النقاشات والتوصيات للحكومة مع المصادقة الدستورية على هذه الاتفاقية من قبل مجلس النواب اليمني، وبالفعل جرى العمل على إصدار مصفوفة قانونية لمكافحة الفساد انطلاقاً من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، شملت اقتراح عدد من القوانين والتعديلات القانونية بالتنسيق والتعاون بين مجلس النواب والجانب الحكومي ورئاسة الجمهورية إضافة إلى إشراك المجتمع في صناعة القرار التشريعي ولقد ساهمت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد والتي ينتهي إليها نائب رئيس مجلس

النواب حالياً الشيخ عبد السلام هشول كممثل للفرع الوطني لمنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، ومنظمة برلمانيون عالميون ضد الفساد، وتم في خضم فترة نشاط المنظمة "يمن باك" من 2005م- حتى 2015م المساهمة بتقديم عدد من مقترحات القوانين من قبل أعضاء المنظمة، والتي ناقشها وأقرها وصادق عليها مجلس النواب اليمني على طريق توطین اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومواءمة التشريعات اليمنية مع الاتفاقيات الدولية الموقعة من قبل الجمهورية اليمنية فيما يخص مكافحة الفساد، وفيما يأتي سنذكر سريعاً وبايجاز أهم مكونات المصفوفة التشريعية اليمنية من أجل مواءمة وتوطین اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المصادقة عليها من الجهات المختصة في الجمهورية اليمنية، وهذه القوانين هي كالآتي :

1- صدور القانون رقم (47) لسنة 2005م

بشأن الموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أحالت الحكومة ممثلة باجتماع مجلس الوزراء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد "اتفاقية ميريدا" في سبتمبر 2004م إلى مجلس النواب وفقاً للدستور وقانون اللائحة الداخلية للمجلس، بالأخص وفقاً للمادة: (92) من الدستور اليمني النافذ، والتي تنص على ما يأتي:

(يصادق مجلس النواب على المعاهدات والاتفاقيات السياسية والاقتصادية ذات الطابع العام أيا كان شكلها أو مستواها خاصة تلك المتعلقة بالدفاع أو التحالف أو الصلح والسلم والحدود أو التي يترتب عليها التزامات مالية على الدولة أو التي يحتاج تنفيذها إلى إصدار قانون).

ولقد ناقش أعضاء المجلس الاتفاقية باستفاضة بعد إقرارها مبدئياً، ثم تمت المصادقة لاحقاً عليها بالإجماع، وبذلك جرى إقرار توطین اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في إطار التشريع الوطني.

وتم أيضاً إيضاح الجرائم التي يسري عليها قانون مكافحة الفساد كالآتي:
أ- كافة جرائم الفساد ومرتكبيها التي تقع كلها أو بعضها أو جزء منها في الجمهورية أو إحدى المؤسسات التابعة لها في الخارج أياً كانت طبيعتها وجنسية مرتكبيها.
ب- جرائم الفساد ومرتكبيها التي تقع خارج الجمهورية وتكون المحاكم اليمينية المختصة بها وفقاً لقانون الإجراءات الجزائية وقانون مكافحة غسل الأموال والقوانين النافذة الأخرى وكذا الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية أو انضمت إليها.

3- إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في 3 يوليو 2007م :

تم بموجب القانون رقم (39) بشأن مكافحة الفساد إدماج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بإنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والتي تم تدشينها بتاريخ 3 يوليو 2007م، وقد لعبت أدوراً هامة منذ إنشائها قبل أكثر من 12 عاماً، وراكمت خبرات لا يستهان بها، في إنجاز الأسس والتجهيزات اللوجستية واللائحية وفي مجالات التوعية وتعزيز العلاقات مع الجهات ذات العلاقة بالداخل والخارج، ومتابعة بعض القضايا واسترداد أموالاً عامة كانت يد الفساد قد طالتها، وهنا يمكننا القول بضرورة البناء على خبرات الماضي والاستفادة من الدروس والتجارب سلباً وإيجاباً من خلال تجنب الوقوع في نفس الأخطاء وتطوير الإيجابيات المحققة وابداع أساليب عمل فاعلة وتطوير الأداء بما يلبي طموح الهيئة والتطلعات والادوار المرجوة من قبل جماهير الشعب اليمني ونخبه وكل شرفاء الوطن وفي المقدمة قادة وكوادر الهيئة، ولا شك في أن الوقت قد حان لأن تُقدم وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في الحكومة ومجلس النواب مقترحات مشاريع تعديلات قانونية أو مشاريع قوانين جديدة لتعزيز مكافحة الفساد والوقاية منه ونشر ثقافة النزاهة والشفافية والحكم الرشيد و انفاذ القانون انطلاقاً من تجاربها خلال الفترة الماضية التي تجاوزت 12 عاماً منذ انشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.

ومع أن هناك عدد آخر من التشريعات التي تأتي ضمن المصفوفة القانونية لمكافحة الفساد التي صادق عليها مجلس النواب اليمني، وتم إصدارها بقرارات من

قبل رئاسة الجمهورية، مثل قانون رقم (1) لسنة 2006م بشأن قانون اللائحة الداخلية لمجلس النواب، وقانون رقم (30) لسنة 2006م بشأن الإقرار بالذمة المالية، وقانون رقم (35) بشأن مكافحة غسل الأموال، وقانون رقم (13) لسنة 2012م بشأن حق الحصول على المعلومات، ويطول الحديث في هذا الجانب، وهي مجالات ربما تعرض لها زملاء آخرون في أوراق العمل العلمية لهذه الفعالية، ولذلك دعونا ندخل الى صلب موضوعنا الذي تم تحديده لنا في الدعوة الموجهة من قبل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، وهي المعنية أساساً بتنظيم هذه الفعالية مع شركائها الدوليين المشكورين لتمويلهم ورشة العمل ممثلين بـ GIZ وبالتالي لن نذهب بعيداً عن موضوع تعزيز الدور الرقابي لمجلس النواب اليمني في مكافحة الفساد والوقاية منه، فقد كان هذا المدخل ضرورياً لإبراز الدور التشريعي الذي اضطلع به مجلس النواب قبل وبعد فترة انشاء الهيئة.

ونبدأ بطرح السؤال لبحث الوصول الى جواب، فالسؤال هو دائماً المنطلق للمعرفة وتراكمها والوصول الى الحلول المرجوة، مع تفاؤلنا بأن المستقبل سيكون أفضل رغم واقع العدوان والحرب والحصار الشامل، والظروف الصعبة والدمار والخراب الذي لحق بالبنى التحتية لليمن جراء الحرب والعدوان والعواقب المرعبة التي نرى جزءاً منها اليوم ومن المتوقع رؤيتها كاملة بعد إحلال السلام المشرف والعاقل، وتراجع موجة تسونامي العدوان والحرب والحصار التي تجاوزت فترة الحرب العالمية الأولى، كل ذلك يستدعي من الجهات الرقابية وكل سلطات الدولة والشعب اليمني الاستعداد الكامل ورفع الجاهزية لمواجهة الأزمة العالمية الأسوأ في العالم، في يمننا الحبيب، ومواجهة كل مظاهر الفساد المحتمل ظهورها خلال الفترة الراهنة والقادمة، ونحن على ثقة كبيرة بالله تعالى وعونه وتوفيقه، ثم بقدراتنا على الصمود وتجاوز كل الصعوبات والعراقيل بمشيئة الله، بالاعتماد على شعبنا المناضل الجسور الصامد المؤمن الذي لم يرضخ للظلم والضييم يوماً عبر كل مراحل التاريخ قديمه وحديثه، فنحن ننتصر أو ننتصر، وليس أمامنا إلا النصر لعدالة قضيتنا ورفضنا المطلق للخنوع والمذلة واصرارنا على سمو كرامتنا وقرارنا الوطني المستقل وسيادتنا الوطنية الكاملة.

❖ كيف يمكن لمجلس النواب تفعيل دوره الرقابي في مكافحة الفساد؟

هناك جملة من الآليات والوسائل والإجراءات التي يضطلع بها ويؤديها مجلس النواب وينبغي له القيام ببعض الآخر لتفعيل دوره في مكافحة الفساد، وهذه الوسائل والإجراءات هي من صلب مهامه التي أكد عليها الدستور وتطرق إليها القوانين النافذة وفي المقدمة قانون اللائحة الداخلية لمجلس النواب، وبهذا الصدد يجب التعاون والعمل بروح الفريق الواحد مع كل الشركاء في سلطات ومؤسسات الدولة ذات العلاقة للتصدي لأفة الفساد، كما ويجدر الإشارة هنا أن التشريعات الوطنية النافذة، وإن كان بعضها بحاجة للتعديل والتطوير لمواءمته مع الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق والعهود الدولية الموقعة من قبل الجمهورية اليمنية وادماجها في التشريع الوطني، إلا أن التطبيق ظل متأخراً بدرجة كبيرة، وهذه الحقيقة تتجسد أيضاً بالفجوة القائمة بين الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية التي وقعتها وصادقت عليها الجمهورية اليمنية،

وفيما يأتي نقترح بعض أهم الوسائل والإجراءات والأساليب الرقابية المباشرة والمساعدة والغير مباشرة لتفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب في مكافحة الفساد والوقاية منه، وفي نفس الوقت يمكن لنا أن نعتبرها بمثابة توصيات صادرة عن هذه الفعالية لمجلس النواب اليمني الموقر من أجل تعزيز دوره الرقابي في مكافحة الفساد بعد نقاشها وإغنائها من قبل الحاضرين، ودراستها ونقاشها وإقرارها من قبل مجلس النواب وموافقة هيئة رئاسته:

1- على المستوى الفردي بالنسبة لعضو المجلس:

التذكر الدائم لليمين الدستورية التي أداها عضو مجلس النواب والتزامه بدستور الجمهورية اليمنية وتذكرانه يمثل كل الوطن ويحمي مصالح

الشعب ويصون أراضي وسيادة الوطن ضد أي مخاطر أو مؤامرات تحاك ضده، والاستمرار في تطوير قدراته بما يمكنه من أداء دوره الرقابي كبرلماني على الوجه الأمثل في مكافحة الفساد بشتى الوسائل والسبل الدستورية والقانونية التي خولها له الدستور والقوانين النافذة حيث ان مكافحة الفساد أمانة في عنقه أرتضى حملها من حين أدائه لليمين القانوني في مجلس النواب، وهنا أعيد الى الازهان مسألة أن عضو مجلس النواب لا يمثل دائرته فحسب، وإنما يمثل الوطن بأكمله، وهذا يبرز من مطالعة المواد الدستورية والقانونية كما يأتي:

مادة رقم (75) من الدستور: عضو مجلس النواب يمثل الشعب بكامله ويرعى المصلحة العامة ولا يقيد نيابته قيد أو شرط .

مادة رقم (76) من الدستور: يقسم عضو مجلس النواب قبل مباشرة مهام العضوية أمام المجلس اليميني الدستورية في جلسة علنية،

مادة رقم (9) من قانون رقم (1) لسنة 2006 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب:

- يقسم عضو مجلس النواب قبل مباشرة مهام العضوية أمام المجلس في جلسة علنية اليميني الدستورية الآتية: (أقسم بالله العظيم أن أكون متمسكاً بكتاب الله وسنة رسوله، وأن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهوري، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب وحرياته رعاية كاملة، وأن أحافظ على وحدة الوطن واستقلاله وسلامة أراضيه)،

كما نحث في هذا المقام على أهمية دراسة وإطلاع البرلمانيين على الدستور واللائحة الداخلية لمجلس النواب والإطلاع على القوانين ذات العلاقة باللجنة المختصة التي ينتسب إليها العضو، مما يساعد في معرفة عضو البرلمان على لتفاصيل القوانين ويمكنه من ممارسة دوره في الرقابة على تنفيذها من قبل

الحكومة بكل وزاراتها وأجهزتها المختلفة، وبالتالي تعزيز الدور الفردي لعضو مجلس النواب في مكافحة الفساد والوقاية منه.

2-على مستوى اللجان البرلمانية الدائمة لمجلس النواب:

تفعيل وتعزيز دور اللجان الدائمة للمجلس، على اعتبار ان اللجان البرلمانية هي المعامل التي يتم فيها التحضير والاعداد للقرارات البرلمانية، وصناعة التوصيات، والمتابعة لتنفيذها بالتعاون مع هيئة رئاسة المجلس، إذ ينبغي رفدها بالكوادر المتخصصة وكوادر السكرتارية المؤهلين والمؤهلات، إضافة الى أجهزة الحاسوب والتجهيزات اللوجستية الأخرى بما في ذلك المعدات التقنية الحديثة للتسجيل والتصوير، وتدريب الكادر على استخدامها ووجود المهندسين المهرة لإصلاحها حال العطب وفي حال عدم توفر الامكانيات يستحسن صيانة الأجهزة القديمة وإصلاحها، كما كان الحال قبل العدوان، ومع توفير الإمكانيات ينبغي تشديد الرقابة على الحضور وأداء المهام وتنفيذ الواجبات والخطط الخاصة بكل لجنة.

3-تفعيل الزيارات الميدانية الرقابية لتشخيص الفساد وكشفه والوقاية منه:

لقد كان للزيارات الميدانية قبل العدوان دوراً مهماً في تشخيص وكشف حالات الفساد والاهمال والقصور في العمل، والاطلاع على مستوى تقديم الخدمات والاطلاع على حال الموارد البشرية والمادية والممتلكات العامة وسير عمل المشاريع وتقييم جودة العمل، وكان المرجو تطوير أساليب الرقابة وتفعيلها في حال الزيارات الميدانية عبر جمع المعلومات الضرورية والتواصل المسبق مع الفعاليات المجتمعية في المناطق والجهات التي ينبغي زيارتها وتطوير أساليب الرقابة بالانتقال من السطحية الى الأمور المحاسبية والدقة

في تشخيص الأخطاء وكيفية استغلال الموارد المادية والمالية المتاحة على مستوى مرافق العمل إيراداً وإنفاقاً، وتقييم مستوى الالتزام بالدستور والقوانين واللوائح النافذة، وكذا تقييم مستوى تقديم الخدمات والتأكد من شغل الانسان المناسب للمكان المناسب ،

وقد تراجعت وتيرة الزيارات الى حد اختفائها منذ بدء العدوان، وربما كان من المناسب إعادة النظر في تفعيل الزيارات الميدانية الرقابية حتى في ظروف العدوان والحرب وبالتنسيق مع الجهات الأمنية والقيادات العسكرية لضمان الحماية والتوقيات المناسبة لتنفيذ الزيارات الرقابية كما ونرى في مسألة استئناف الزيارات الميدانية للمحافظات والمديريات والمراكز دوراً معنوياً هاماً في رفع درجة الروح المعنوية و صمود الشعب وقواته المسلحة ولجانته الشعبية في مواجهة الأعداء.

4- عقد جلسات الاستماع وتفعيل مبادئ

الدعوة والمناصرة لمكافحة الفساد والوقاية منه:

رفع وتيرة جلسات الاستماع مع ممثلي الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية والاعيان والكوادر الاكاديمية وبرلمان وحكومة الأطفال والشباب لمناقشة أي من المشاكل المتعلقة بقضايا الفساد ومكافحته ونشر ثقافة النزاهة والشفافية واعمال القانون والحكم الرشيد ومبادئ العمل المؤسسي ، والعمل بمبادئ الدعوة لمكافحة الفساد والوقاية منه ومناصرة نشر ثقافة النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد باشارك المجتمع، وهذا بدوره سيخدم فكرة الشعاع الذي ينعقد تحته احتفال اليوم والمتمثل في اذكاء الوعي المجتمعي تجاه قضايا مكافحة الفساد، ومن ناحية أخرى تفعيل دور المجتمع واشراكه في صناعة القرار التشريعي الرقابي لمجلس النواب.

5- تفعيل الصلاحيات الرقابية المتاحة

للأعضاء وفق اللائحة الداخلية لمجلس النواب:

❖ توجيه الأسئلة من قبل أعضاء المجلس لأي من مسؤولي الجهات الحكومية- التنفيذية بقصد جمع المعلومات الضرورية لتعزيز الدور الرقابي والوقاية من الفساد، وهذه الوسيلة تعد من أكثر الممارسات فعالية في المجلس خاصة بعد الانتخابات التكميلية ودور الأعضاء الجدد المميز بالنشاط والحماس في أداء دورهم الرقابي، ولقد جاء في نص المادة (96) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب ما يأتي: مجلس الوزراء مسؤول مسئولية جماعية وفردية ولكل عضو من أعضاء مجلس النواب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم أسئلة في أي موضوع يدخل في اختصاصهم وعلى من يوجه إليه السؤال أن يجيب عليه ولا يجوز تحويل السؤال إلى استجواب في نفس الجلسة .

❖ تفعيل الاستجوابات كوسيلة دستورية وتطبيقاً لقانون اللائحة الداخلية لمجلس النواب والابتعاد عن العاطفية في التعاطي مع حالات الفساد ونيل التعاطف الحزبي وغيره من العلاقات التي تؤثر على تطبيق القانون ومحاسبة الفاسدين، واتباع مقولة اتبع الحق ولو جاء به من تكره، ولا تتبع الباطل ولو جاء به من تحب، ويؤكد قانون اللائحة الداخلية لمجلس النواب في نص المادة (97): لكل عضو من أعضاء مجلس النواب حق توجيه استجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء لمحاسبتهم عن الشئون التي تدخل في اختصاصهم وتجري المناقشة في الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من تقديمه، إلا في حالات الاستعجال التي يراها المجلس وبموافقة الحكومة .

❖ سحب الثقة عن المسؤولين الذين لا يقتنع المجلس بتبريراتهم لعدم تنفيذهم توصيات المجلس، وعدم السكوت عن المسؤولين ومساءلة من يثبت

تقصيرهم في أداء مهامهم واستبدالهم بغيرهم ممن يمتلك معايير الكفاءة النزاهة والشجاعة الأدبية والإخلاص للوطن والحرص على خدمة المواطن. وهنا يجدر التأكيد على ضرورة التزام الأطراف الحكومية بالتجاوب واحترام نصوص الدستور اليمني النافذ والمواد القانونية لللائحة الداخلية لمجلس النواب، واحترام الثقة التي منحهم إياها المجلس بالاستجابة لدعوات مجلس النواب في الأوقات المحددة وفقاً للقانون.

6- تعزيز علاقات التشبيك بين مجلس النواب مع قيادات سلطات الدولة الأخرى:

التشبيك وتطوير العلاقات والتواصل مع لأجهزة ذات العلاقة بمكافحة الفساد، كالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ومختلف الكيانات النقابية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الرقابة ومكافحة الفساد وغيرها بغرض تبادل الآراء واختيار الحلول المثلى من أجل السير المتناسق المتناغم على طريق إعلاء المصلحة الوطنية وتحقيق أفضل النتائج الممكنة في مكافحة الفساد والوقاية منه بكل أنواعه.

7- العمل على تطوير التشريعات ذات الصلة بمكافحة الفساد:

لا شك مطلقاً أن هناك حاجة ماسة لمراجعة وتطوير التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد ويشاركني هذا الرأي الكثير من الباحثين والقانونيين والكوادر القضائية من خلال اطلاعي على كتاباتهم، إضافة الى لقاءاتي مع بعض قيادة الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ، وهنا أعرب كممثل لمجلس النواب ونيابة عن هيئة رئاسة المجلس عن كامل الاستعداد بالتجاوب السريع مع مسألة تطوير التشريعات وبالتنسيق مع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والوزرات

والجهات المختصة ذات العلاقة في الحكومة والسلطات الأخرى، لما من شأنه محاصرة الفساد وتثبيد الإجراءات الرقابية والعقابية والوقاية من ارتكاب جرائم الفساد.

8-تكثيف التوعية بمخاطر الفساد ونشر ثقافة معادية للفساد:

دعم نشوء ثقافة معادية للفساد في المجتمع، وذلك عبر كل المنابر الإعلامية وعبر خطب أئمة المساجد والوعاظ والمرشدين، وتعميم هذه الثقافة عبر الحلقات الثقافية وغير ذلك من الفعاليات الثقافية والاجتماعية.

9-ضمان حقوق العمال والموظفين والمسئولين:

وذلك من شأنه الاسهام بتحسينهم من الحاجة والوقوع في الخطأ والوقاية من فسادهم وايلاء مسألة صرف الرواتب وغيرها من المستحقات المالية جل الاهتمام من قبل الجهات المسؤولة في مراكز صناعة القرار، وتأتي هذه المسألة في صلب المهام الوقائية لمواجهة تفشي الفساد.

10-تطبيق مبدأ الثواب والعقاب في الوظيفة العامة:

يعتبر هذا المبدأ وتطبيقه في الواقع العملي حجر الزاوية في دعم ثقافة النزاهة والأمانة وشيوعها، وردع الفساد بإثابة المحسن وعقاب المسيء وهذا معلوم لنا عبر التاريخ والتجربة، وهو إجراء بسيط وجوهري لتشجيع الاحسان والنزاهة والأمانة وردع المسيء، ومن أجل أن لا يستوي المحسن مع المسيء ولا يستوي الاحسان مع الإساءة. إن في عدم تطبيق مبدأ الثواب والعقاب جعل المسيء والمحسن يتساويان، بل وأن المسيء يتفوق بإساءته على المحسن، وفي ذلك اخلال عظيم لميزان العدل والحكمة وحافز كبير لانتشار الفساد وشيوع ثقافته وظلم كبير للإحسان وأهله.

11-عدم تسييس الوظيفة العامة وإبعادها عن علاقات التحزب:

إبقاء المناصب الرئيسية الأولى في الحكومة للتقييم السياسي فقط، اما في بقية الوظائف فيجب الاعتماد على المفاضلة على أساس الدرجة العلمية والكفاءة والمهارات والخبرات والنزاهة والشجاعة الأدبية، والابتعاد مطلقاً من المعايير السياسية وبقية العلاقات والأساليب المشبوهة في التوظيف.

12-القدوة الحسنة في تطبيق الدستور والقوانين واللوائح:

إن امتثال القيادات في كل سلطات الدولة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، والتناصح في الخير وتفعيل رقابة الضمير، واستشعار رقابة الله الحي القيوم الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، حينما يشعر البعض بإمكانيته خرق القانون دون أن يناله العقاب، فليتذكر عقاب الذي حرم الظلم على نفسه وجعله محرماً بين عباده، وقال عن نفسه بأنه لا يحب الظالمين.

13-تفعيل وتكريم قيم النزاهة وتشجيع الشفافية

وتفعيل مواقع المجلس الإلكتروني وتشجيع الصحافة الوطنية:

إن احترام الحق القانوني في الوصول الى المعلومات وفقاً لقانون حق الحصول على المعلومات ولانحته التنفيذية والذي يعتبر واحداً من قوانين المصفوفة التشريعية لمكافحة الفساد التي أبدعها مجلس النواب، ونشر المجلس للمعلومات عن نشاطه واعمال لجانه ونشر التشريعات والمحاضر أولاً بأل عبر تفعيل مواقع المجلس الإلكتروني المختلفة بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي سوف يسهم بنشر ثقافة النزاهة والشفافية والحكم الرشيد وانفاذ القانون ، وعدم إخفاء أي معلومة يمكن ان تفيد في مكافحة الفساد والوقاية منه، مصداقاً لما ورد عن رسولنا الكريم صلى الله عليه وآله وسلم، حينما سُئِلَ عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم عن الاثم، إذ قال ما معناه: "الاثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس."، وبهذا

الصدد ينبغي أن لا يخاف أي مسنول من نشر المعلومة التي تفيد البحث العلمي وتفيد الصحافة ووسائل الاعلام الوطنية المرئية والمسموعة والمقروءة ، فالخوف من نشر المعلومة الغير خطير أو مضررة بالأمن القومي تعني ما قصده المثل العربي القائل: " يكاد المسيء أن يقول خذوني "

14-تفعيل سؤال: من أين لك هذا؟:

يجب أن يلتفت المعنيون بالرقابة للشبه وخاصة شبهة الفساد والاثراء الغير مشروع وطرح السؤال: من أين لك هذا؟ بعيدا عن الحسد ولكن لتطمئن القلوب من أن الكسب مشروع وأنه يتم تأدية الواجبات الضرورية للدولة، كما أنه ينبغي تطوير قانون الإقرار بالذمة المالية وتفعيله بما يخدم مكافحة الفساد والوقاية منه، والذي يعد واحداً من اركان المصفوفة التشريعية لمكافحة الفساد، والوقاية منه، إضافة الى أنه أو يجب أن يكون مصدرا للشفافية والعلنية بما يضمن الالتزام بالقاعدة الشرعية القائلة: " لا ضرر ولا ضرار".

15-تجذير وتمكين سياسة وتطبيق عدم الإفلات من العقاب في جرائم الفساد:

تضافر الجهود لحماية المال العام بكل اشكاله والمتابعة الجادة بتعاون مجلس النواب وسلطات الدولة الأخرى ذات العلاقة وخاصة الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وبالتنسيق مع الجهات والمنظمات الوطنية والعالمية العاملة في مجال مكافحة الفساد. وعدم اغفال اسهام النخب المجتمعية والقيادات القبلية من التعامل الصارم مع المعتدين على أملاك الدولة والمجتمع وتطبيق الإجراءات الصارمة بحقهم وعدم سقوط جرائم الفساد والتعدي على المال العام بالتقادم، والعمل على استرداد الأموال والعقارات والأراضي المنهوبة الخاصة بالدولة سواءً في الداخل أو الخارج،

16-إبداع محفزات لتعزيز الرقابة ومكافحة

الفساد ونشر قيم النزاهة بين أوساط المجتمع ونخبه:

اقترح التكريم ب "شهادة شكر وتقدير ومنح درع النزاهة ومكافحة الفساد" وغير ذلك من وسائل التشجيع والتكريم والتحفيز من قبل رئاسة مجلس النواب بالشراكة مع رئاسة الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وقيادات الدولة الأخرى، الذين يستقبلوا ويقروا الترشيحات مسبقاً، ويتم تكريم المستحق فرداً كان أو أكثر من الجنسين، وذلك ضمن برنامج يوم الاحتفال العالمي السنوي لمكافحة الفساد، لكل من ثبتت وبيدع في قيادته سواءً كان فرداً أو جهةً ما، في أداء واجبه وعمله بتفانٍ وإخلاص، أو خدمته العامة أو مبادرته الخاصة عمليةً كانت أم علمية فكريةً أو غير ذلك، والتميز بالنزاهة والأمانة أو النجاح في مكافحة حالة فساد أو إبداعه فكرة ما تخدم نشر ثقافة النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، والوقاية منه.

17-مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز برامج الرعاية الاجتماعية:

إن قضية مكافحة الفقر هي قضية عامة وتهتم كل سلطات السلطات الدولية وفي هذا المقام دعوني استرشد بمقولة الإمام علي (كرم الله وجهه) بقوله: " لو أن الفقرر رجلاً لقتلته" وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على خطورة الفقر واعتباره مصدر كل الشرور، ومن هذا المنطلق يُجدر بمجلس النواب إيلاء أهمية خاصة وبذل جهد أكبر في الرقابة والمتابعة لقضايا الفقر والبطالة والتي زادت نسبتها منذ بدء العدوان وقسوة الحصار وشموله المانع للناس من السفر بحثاً عن الرزق في أرض الله الواسعة. ولذلك يتحتم على الجميع تعزيز مكافحة الفقر والبطالة بشتى الوسائل الممكنة وعلى المجلس النيابي ولجانته الدائمة تشديد الرقابة من اجل نجاح برامج مكافحة الفقر وبرامج

التمويل الأصغر لمحاربة الفقر والبطالة والوقاية من استفحال الفقر ومكافحته وتعزيز برامج الرعاية الاجتماعية بمساهمة كل الجهات الرقابية وغيرها من ذوي العلاقة لدرء الفساد والوقاية منه، إذ أنه ما من فقير في بلاد المسلمين، إلا وهناك جهة أخرى أو غني، أو فاسد، أو مسؤول، قد سلب حق الفقير"، ويجب مواجهته، والله المستعان!

18-الحرص على المال العام وتوريده:

يجب على مجلس النواب واللجان المختصة ذات العلاقة تعزيز دورها الرقابي على توريد كل الموارد المادية "الشحيحة والمحدودة أساساً في الوقت الراهن" الى خزينة الدولة وبذل الجهود المخلصة لتوظيف هذه الموارد بما ينفع الناس واستغلالها بشكل عقلاني أفضل بعيداً عن الهدر والتبذير، إضافة الى التفكير واعداد الخطط بما يرفع الموارد بعيداً عن زيادة الجبايات الضارة على الناس الفقراء ، بل ينبغي التحول الى طرق تحض الى الابتعاد عن التبذير في النفقات، وزيادة الموارد عبر المشاريع الإنتاجية التي تحمي من الفقر وترفع من إنتاجية المجتمع.

19-المساعدات الخارجية وسبل مواجهة الازمة الإنسانية الراهنة:

مع أننا نحب أن نكون نحن من يلبي حاجات الفقراء ويلبي حاجة من تقطعت بهم السبل في ظل هذه الازمة، وأن لا نتحول الى عالة على أحد، وعلينا التفكير في ضمان انتاج غذائنا ذاتياً، لأن من يعتمد في غذائه وأهم أشيائه الحياتية على الآخرين سيكون من الصعب عليه الحديث بطلاقة عن سيادته الوطنية أمام العالم، رغم معرفتنا ومعرفة العالم أجمع بمن صنع هذه الازمة الإنسانية الأسوأ في العالم والسكوت المشين أمام سلطة المال والصفقات. إننا نعترف بواقع حالنا الراهن وقبولنا المؤقت به مع

تذكر تاريخ اليمن المشرق ودون من ولا أذى على أحد أن القوافل اليمنية قد حملت الحبوب والطعام من اليمن في الماضي وجابت البلدان حيث عمت المجاعات المنتشرة آنذاك، وأن على الجميع مراجعة صفحات التاريخ، فدوام الحال من المحال، ولذلك علينا اليوم أن نضرب أعظم الأمثلة في الأمانة والنزاهة والشفافية فيما يخص المساعدات والهبات والمنح الخارجية والاعراب عن الامتنان والشكر لمقدمي المساعدات وتسهيل عملهم بشراكتنا في توزيعها بالعدل، وهنا نشير الى ضرورة اشراك مجلس النواب ولجانته مع الجهات العاملة في هذا المجال من أجل تعزيز دور مجلس النواب الرقابي، بما يضمن سير الأمور وفقاً لمبادئ النزاهة والشفافية ولتمكين المجلس النيابي من أداء دوره الرقابي ومكافحة أي مظاهر محتملة للفساد.

20- يعتبر مجلس النواب الحارس الرقيب

على تنفيذ نصوص الدستور النافذ والقوانين السارية:

يعتبر الخروج عن التشريعات وأي ممارسات خارجة عن إطار القانون شكلاً خطيراً من أشكال الفساد وتهديداً للحقوق وخروجاً عن العدل والمقاصد الكلية للتشريع، وهنا يجب على المجلس ولجانته وكل الجهات العليا في الدولة وسلطاتها العدلية والعمل والتعامل وفقاً للتشريعات النافذة والتي من شأنها منع الكثير من مظاهر الظلم والفساد، خاصة في ظل ظروف العدوان والحصار والعواقب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الخطيرة التي يعاني من جوهرها الشعب اليمني.

21- اعتماد التخطيط الاستراتيجي في عمل مجلس النواب بشكل عام:

يجب اعتماد التخطيط الاستراتيجي في كل هياكل مجلس النواب بدءاً من هيئة الرئاسة ومروراً بأمانته العامة وليس انتهاءً بلجانته الدائمة في العمل البرلماني سواءً في الجانب التشريعي أو الجوانب الرقابية والتي لها علاقة مؤثرة في مكافحة الفساد

والوقاية منه، في كل المجالات التي يمارس فيها المجلس دوره الرقابي، وأعتقد أن فضيلة إعداد خطط فصلية أو نصف سنوية أو سنوية من شأنه دعم قدرات المجلس في تعزيز دوره الرقابي بمكافحة الفساد والوقاية منه وتحقيق عظيم النجاحات في تطوير وتصحيح التشريعات ومتابعة جوانب القصور مع جميع الشركاء على مختلف الأصعدة وخاصة مع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وكل الجهات الأخرى في الوزارات المختلفة، واوكد على أن هذه الحيثية كان يجب أن تأتي في مقدمة الوسائل الناجعة لمكافحة الفساد ورفع مستويات عمل مجلس النواب على كافة المستويات، ويجرى الشيء نفسه لبقية الجهات الرقابة ومؤسسات الدولة المختلفة في اعتماد التخطيط الاستراتيجي.

22-التأهيل والتدريب المستمر:

تعزيز القدرات الرقابية عبر التأهيل والتدريب المستمر بالنسبة لأعضاء المجلس ولكوادره في استخدام التقنيات الحديثة والقدرة على الوصول الى المعلومات والاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي في استخلاص ما يدور والاستفادة من كل ذلك في رفع القدرات الفردية والجماعية في تتبع حالات الفساد ورفع قدرات المجلس ولجانته الدائمة في مكافحة الفساد والوقاية منه، إضافة الى التعرف والاستفادة من تجارب البرلمانات الأخرى على مستوى العالم في هذا المجال وغيره من المجالات الأخرى التي لها علاقة بتطوير قدرات البرلماني والبرلمان في مكافحة الفساد والوقاية منه.

23--تعزيز علاقة مجلس النواب بمجلس

الشورى للارتقاء بالدور الرقابي لمكافحة الفساد:

رفع درجة التنسيق والنشاط المشترك مع مجلس الشورى فيما يخص الخطط الاقتصادية والسياسات الاجتماعية والاقتصادية وخاصة مناقشة الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، وعقد عدة جلسات مشتركة في هذا الظرف لبحث مواكبة المكون التشريعي للرؤية الوطنية والاسهام الفاعل في الرقابة على انجاز الرؤية وفقاً للأهداف والمهام المزممة، وتعزيز علاقة المجلسين لما من شأنه الارتقاء بالدور الرقابي وعقد الاجتماعات عند الضرورة - سنوياً أو نصف سنوياً أو فصلياً - بحيث يتم الاعداد لها بشكل جيد من قبل رئاسة المجلسين والأمانة العامة في المجلسين وقيادات اللجان، بحيث يتم عكس صورة إيجابية عن حال السلطة التشريعية والشورية في أعين كل المراقبين، إضافة الى تبادل الخبرات بين اللجان البرلمانية والشورية خدمة للمصلحة العامة.

24-إبلاء عناية خاصة ببرلمانات وحكومات الاطفال والشباب:

‘إنطلاقاً من نص المادة الدستورية رقم (30) :تحمي الدولة الأمومة والطفولة وترعى النشء والشباب .فإننا نعتبر الإيفاء بنص هذه المادة واحدة من وسائل الحماية والرعاية للنشء وتمكينهم من حضور بعض الجلسات البرلمانية أو عقد لقاءات خاصة معهم لما من شأنه الاقتراب من الأطفال والشباب الذين يشكلون نصف الحاضر وكل المستقبل، والاصغاء لأرائهم وتطلعاتهم وأحلامهم إضافة الى أن هذه الفعاليات تربط النشء بالوطن ومشاكل الوطن وتجعله يفكر بالوطن ومستقبله الجماعي بعيداً عن روح الانانية، والتفكير بإبداع الحلول للمشاكل التي يعاني منه المجتمع ومؤسساته، كما ترفع درجة تعلمهم وممارستهم للنزاهة والشفافية والصدق

والأمانة والفضيلة وتعد هذه الفعاليات مدارس لتعظيم الروح الوطنية وروح التعايش والسلام والايثار والتكامل والتعاون بعيدا عن أفكار الفساد والافساد والعدائية والفرقة التي يحاول البعض زرعها بين أوساط النشء.. إن الاهتمام الجاد بالنشء والاجيال الجديدة هو استثمار في الحاضر من أجل الحاضر والمستقبل معاً ومن أجل ازدهار مستقبل الوطن وتمهضته وتحقيق تطلعات وأحلام كل أبنائه بمختلف شرائحهم العمرية بنين وبنات ذكوراً وإناث صغاراً وكباراً.

25-مكافحة هدر وضياع الموارد من قروض وهبات ومنح:

حتى في ظل الفترة التي سبقت العدوان والحرب والحصار لم يكن يتم استيعاب سوى الجزء الضئيل من القروض والمنح والهبات والذي لم يجاوز الثلث في أحسن الأحوال. وان من أهم الأسباب لهذا الهدر يكمن في عدم وضعف جاهزية وكفاءة الكوادر التي تتعامل مع الجهات المانحة وضعف القدرات الفنية والمتابعة وضعف الحافز والمؤهلات لها، مما تسبب في ضياع مبالغ طائلة تصل الى مليارات عديدة من الدولارات طوال الفترة الماضية وما زال الحال كما هو، بالإضافة الى تلكؤ بعض الجهات المانحة وعدم تعاونها في الإيفاء بالتزاماتها مع ضعف مؤهلات الكوادر الوطنية وتدني درجة الحماس لديها في توظيف هذه الموارد واستغلالها العقلاني الأمثل. وبهذا الصدد يجب على مجلس النواب ولجانه المختصة متابعة إتمام المشاريع الممولة من القروض والمنح والهبات، وكذلك الامر بالنسبة للجهات الأخرى ذات العلاقة بالتخطيط والتعاون الدولي والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وكل الجهات والسلطات الأخرى ذات العلاقة.

26- ضياع الكثير من الموارد في مشاريع متعثرة منذ عقود:

حيث تم بناء مشاريع عديدة في العديد من المراكز والمدريات بد واقع شخصية كانت الغاية منها الظهور والمنافسات الانتخابية أو الوساطات وغير ذلك من الأهداف التي ليس لها صلة حقيقية بالتنمية الناجحة المستدامة، إذ لم يتم مراعاة الجدوى من انشاء بعض المرافق كالمدراس والمستشفيات دون مراعاة الكثافة السكانية والحاجة الى الخدمات في هذه المناطق وقد تم رقد بعض هذه المرافق بتجهيزات لكن لم يتم رقدتها بالكادر، وفي بعض الأحيان أنشأت مبانٍ لم يتم تجهيزها وتوفير الكادر الذي سيعمل على تشغيلها، وان تم البناء والتجهيز والرقد بالكادر لم يتم اعتماد الموازنات التشغيلية، إضافة الى عدم دراسة الجدوى من مثل هذه المشاريع منذ البداية، وهذه الإشكالية بحاجة الى حلول معقدة لكنها ليست مستحيلة في التصرف بما يجعل من هذه المشاريع ذات نفع بتدخل وتعاون العديد من الجهات في السلطة المحلية والمشايخ والاعيان والشخصيات الاجتماعية والحكومة ولجان المجلس الدائمة للتصرف بما يحافظ على المال العام وتجنب هدر هذه الموارد وضياعها الى الأبد.

❖ عن مرجعيات ورقة العمل والخاتمة:

كل ما سبق ذكره هو نتاج لما عايشته وما زلت أعايشه كبرلماني، وخلال ترأسي لمنظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد، وكذلك من خلال مساهماتي في انجاز مخرجات مؤتمر الحوار الوطني اليمني الشامل "مارس 2013-يناير 2014م" والذي ترأست فيه فريق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وقضايا ذات بعد وطني، وعضويتي في لجنة التوفيق ولجنة الرقابة على

تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، إضافة الى ما تذكرته وما أجادته قريحتي من قراءاتي وتجربتي البرلمانية ونشاطي في منظمات المجتمع المدني خلال تجربتي السابقة.

وأجد في ال26 عنوان من هذه الورقة مقترحات لآليات يمكن لمجلس النواب تطويرها وبحث إمكانية العمل بها لتفعيل دوره الرقابي في مكافحة الفساد والوقاية منه، إضافة الى نشر ثقافة النزاهة والشفافية وتشجيع ثقافة مكافحة الفساد. كما أعتقد أن ورقة العمل هذه بحاجة الى مزيد من الإغناء والتطوير كي يتم استكمالها واخراجها بشكل أفضل وأكثر نفعاً عبر المناقشات وتقديم المقترحات والملاحظات الضرورية من قبل المشاركين في هذا الاحتفال، خاصة وأن بين الحاضرين ثلث من العلماء والكوادر والخبراء، إضافة الى عددٍ من الهامات الوطنية القيادية السامقة ذات الخبرة والتجربة العملية والعلمية الطويلة في مختلف المجالات والتخصصات.

وفي الختام أتمنى أن أكون قد قدمت ورقة عمل قد سلطت الضوء أو بعض الضوء على كيفية رفع وتطوير مجلس النواب لدوره الرقابي في مكافحة الفساد والحد من مظاهره والوقاية منه، إضافة الى الإشارة لوسائل يُمكن عبرها ضمان نشر ثقافة النزاهة والشفافية على كل مستويات وأوجه عمل كل سلطات الدولة وخاصة السلطة التشريعية الرقابة ممثلةً بمجلس نواب الشعب المنتخبين، وقد اعتمدت على عدد من المراجع يأتي في مقدمتها دستور

الجمهورية اليمنية، والاتفاقية الألفية لمكافحة الفساد، والقوانين ذات الصلة بتوطين ومواءمة التشريعات الوطنية للاتفاقيات الدولية من قبل الجمهورية اليمنية إضافة الى كتابات بعض الباحثين والقضاة ، ولقد اعتمدت أيضاً على خلاصة مشاركاتي في كثير من الحلقات النقاشية والمؤتمرات الوطنية والدولية، وبالاستفادة من أوراق العمل العلمية التي أعدتها وشاركت فيها باسم مجلس النواب اليمني في عدد من المؤتمرات الوطنية والدولية ومن أبرزها مشاركاتي في المؤتمر البرلماني العالمي الرابع في أديس أبابا - اثيوبيا، عام /2009م، والمؤتمر البرلماني العالمي الخامس في إسطنبول بتركيا عام/2012م، والمؤتمر البرلماني العالمي السادس في ستوكهولم بالسويد، عام/2014م، وكذلك مشاركتي بالمؤتمر العالمي الخامس لمنظمة برلمانيون عالميون ضد الفساد في مانيفلا بالفلبين خلال الفترة من 30يناير إلى 2 فبراير 2013م.

كما إنني أعول كثيراً على تفاعلهم مع ما ورد في هذه الورقة وإغنائها بالملاحظات والمقترحات والاشارة الى مكان النقص كي نستطيع إعادة صياغتها وفقاً لملاحظاتكم ومقترحاتكم، وبالتالي الاستفادة مما ورد في هذه الورقة العلمية والتي هي جهد المقل في تطوير العمل البرلماني والارتقاء بالدور الرقابي المأمول لمجلس النواب اليمني في مكافحة الفساد والحد من مظاهره والوقاية منه.

ويسرني أن أختتم ورقتي هذه بإلقاء سبعة من الابيات الشعرية للشاعر
الفلسطيني الراحل محمود درويش، بعنوان "فَكْرِ بَغِيرِكَ"، إذ تذكرني دائماً
بالتفكير بمعاناة الآخرين والأمهم:

وأنت تُعدُّ فطورك. فكر بغير: لا تنسَ قوت الحمام

وأنت تخوضُ حروبك. فكر بغيرك: لا تنسَ من يطلبون السلام

وأنت تُسدُّ فاتورةَ الماء. فكر بغيرك: من يرضعون الغمام

وأنت تعودُ إلى البيتِ. بيتك. لا تنسَ شعبَ الخيام

وأنت تنامُ وتُحصي الكواكب. فكِّر بغيرك: ثمة من لم يجد حيزاً للمنام

وأنت تُحررُ نفسك بالاستعارات. فكر بغيرك: من فقدوا حقهم في الكلام

وأنت تُفكرُ بالآخرين البعيدين. فكِّر بنفسك، قل: ليتني شمعةٌ في الظلام.

وتقبلوا جزيل شكري وعظيم محبتي واحترامي وتقديري لحسن اصغائكم

واهتمامكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته!